دراسة اقتصادية للسياسات السعرية الزراعية لمحصول القطن في مصر

د / على عبدالمحسن على عبدالسيد

معهد بحوث الاقتصاد الزراعى – مركز البحوث الزراعية

مقدمة :

تستهدف استراتجية التنمية الزراعية في مصرزيادة المساحة المزروعة بمحصول القطن من ٥٢٠,١ ألف فدان عام ٢٠١١ الى نحو ٧٥٠ ألف فدان عام ٢٠١٧ ونحو مليون فدان عام ٢٠٣٠(8). الا انه من الملاحظ في الاونة الاخيرة تراجع مكانة محصول القطن المصرى سواءا في التركيب المحصولى او في قيمة الإنتاج الزراعى او في قيمة الصادرات الزراعية ، حيث اصبح محصول القطن لا يمثل سوى نحو ٢,٥ % من المساحة المحصولية ، وحوالي ٤ % من المساحة المزروعة ، و٦,٥ % من مساحة المحاصيل الصيفية(6) ، ونحو ١,٤ % من قيمة الإنتاج الزراعى ، ٢,٤ % من قيمة الإنتاج النباتى(7). ونحو ٦,٨ % من قيمة الصادرات الزراعية (2) وذلك كمتوسط سنوى للفترة (٢٠٠٩ – ٢٠١١) .

وحرصت الحكومة منذ منتصف الثمانينات على تطبيق سياسة سعرية لتحفيز المزارعين على زراعة بعض المحاصيل الإستراتيجية مثل القطن وقد التزمت الحكومة في إطار هذه السياسة بتحديد سعر ضمان يسمح للمزارعين ببيع منتجاتهم للدولة في حدود هذا السعر، إلا أن التطبيق الفعلي لهذه السياسات لم يحالفه النجاح في العديد من السنوات ، وذلك إما بتأخير إعلان هذه الأسعار الذي يجب أن يكون قبل وقت كاف من تاريخ الزراعة ، وإما بالمستويات المنخفضة لأسعار الضمان المعلنه ، واستناد تقدير تلك الأسعار على اسس غير واقعية ، الأمر الذي افقد هذه السياسة القدرة على تحقيق أهدافها، حيث لوحظ تذبذب المساحة المزروعة بمحصول القطن في مصر واتجاهها نحو التناقص.

مشكلة البحث :

يواجه واضعى السياسة الزراعية في مصر صعوبة التوفيق بين التوسع في إنتاج القطن لتلبية احتياجات المغازل المحلية والوفاء بمتطلبات التصدير وبين التوسع في زراعة المحاصيل المنافسة والتى تزرع بعد البرسيم التحريش ، فعلى الرغم من تحرير أسعار القطن وحصول منتج القطن على مايقارب نظيره العالمى الا انه قد لوحظ تذبذب المساحة المزروعة بمحصول القطن في مصر في الاونة الاخيرة من سنة لاخرى الامرالذى انعكس على تذبب الإنتاج وبالتالى الكميات المصدرة . الامر الذى يستوجب دراسة اهم الطرق التى تستخدم لتحديد أسعار الضمان لمحصول القطن ومقارنتها بالأسعار المزرعية الفعلية التى يحصل عليها المزارع ، بالاضافة الى تقييم السياسة السعرية المطبقة لمحصول القطن بشكل عام للتعرف على ما اذا اكان المزارع يتمتع بالحماية او يتحمل ضرائب غير مباشرة .

هدف البحث :

يستهدف هذا البحث اجراء تحليل اقتصادى للسياسات السعرية الزراعية لمحصول القطن في مصر. وسوف يتم تحقيق الهدف الرئيسى للبحث من خلال الوسائل التالية :

- التعرف على الموقف الحالى لمحصول القطن في مصرمن حيث المساحة والانتاجية الفدانية والانتاج الكلى والتكاليف والعائد.
- التعرف على اساليب تقديرالأسعار المزرعية لمحصول القطن في مصر .
- تحليل السياسات الزراعية لمحصول القطن في مصر .
- اقتراح الاساليب التى يمكن من خلالها استعادة مكانة محصول القطن في مصر .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات :

استخدم البحث أدوات التحليل الوصفى والإحصائي حيث تم استخدام معادلات الاتجاه الزمنى العام والارقام القياسية لقياس تطور المتغيرات الخاصة بمحصول القطن في مصر ، واختبار (ت) لقياس الفرق بين متوسط الأسعارالمزرعية الفعلية والأسعار المزرعية المقدرة على اساس تكاليف الإنتاج والأسعار المزرعية المكافئة ، كما استخدم البحث مصفوفة تحليل السياسة لتقييم السياسة السعرية المطبقة لمحصول القطن بشكل عام للتعرف على ما اذا اكان المزارع يتمتع بالحماية او يتحمل ضرائب غير مباشرة. و اعتمد هذا البحث على البيانات الثانوية للفترة (١٩٩٧-٢٠١١) والتي تصدرعن قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، كما تم الاستعانة بالعديد من البحوث والدراسات ذات الصلة بموضوع البحث والتي أعدتها الجهات المختلفة .

مناقشة النتائج :

اولا: الموقف الحالى لمحصول القطن في مصر :

يتناول هذا الجزء من البحث تطورالمساحة والإنتاجية والإنتاج لمحصول القطن في مصرخلال الفترة (١٩٩٧ – ٢٠١١) ، والتوزيع الجغرافى لزراعة محصول القطن على مستوى المحافظات كمتوسط سنوى للفترة (٢٠٠٩ – ٢٠١١) ، واهم الأصناف المزروعة بمحصول القطن على مستوى الجمهورية كمتوسط سنوى للفترة (٢٠٠٩ – ٢٠١١) ، وتطور التكاليف والعائد للمحصول خلال الفترة (١٩٩٧ – ٢٠١١) .

أ– تطور المساحة والإنتاجية والإنتاج الكلى لمحصول القطن في مصر خلال الفترة (١٩٩٧ – ٢٠١١):

١ - تطور المساحة المزروعة : اتسمت المساحة المزروعة بمحصول القطن على مستوى الجمهورية بالتذبذب خلال الفترة (١٩٩٧ – ٢٠١١) ، وبلغت حدها الادنى ٢٨٤,٤ ألف فدان عام ٢٠٠٩ تمثل نحو ٣٣,١ % من سنة ١٩٩٧ كسنة الاساس ، وبلغت حدها الاقصى ٨٥٩ ألف فدان عام ١٩٩٧ سنة الاساس جدول رقم (١)، وقداخذت المساحة المزروعة بمحصول القطن اتجاها عاما متناقصا خلال فترة الدراسة ، اذ بلغ مقدار التناقص السنوى حوالي ٢٩,٣ ألف فدان تمثل نحو ٥,٠٢٪ من متوسط المساحة المزروعة بالمحصول والمقدر بنحو ٥٨٣,٥ ألف فدان ،وثبت معنوية ذلك التناقص عند مستوى معنوية ٠,٠١ ،وبلغت قيمة معامل التحديد ٠,٦ مما يعنى أن ٦٠٪ من التغير في مساحة المحصول ترجع الى العوامل التى يشرحها متغير الزمن .جدول رقم (٢). كما يرجع تناقص المساحة المزروعة بمحصول القطن في مصرالى ارتفاع صافى عائد الفدان لمحصول الارز الصيفى (باعتباره اهم المحاصيل الصيفية المنافسة) مقارنة بصافى عائد الفدان لمحصول القطن، حيث بلغ ٣٢٦٨,٣ جنيها لمحصول الارز الصيفى الصيفى مقارنة بحوالي ٢٦٣٣ جنيها لمحصول القطن وذلك كمتوسط سنوى للفترة (٢٠٠٩- ٢٠١١). بالاضافة الى ارتفاع التكاليف الإنتاجية الكلية لمحصول القطن مقارنة بمحصول الارز الصيفى ، حيث بلغت نحو ٤٥٨٧,٣ جنيها للفدان لمحصول القطن ، مقابل ٤٠٩٤,٧ جنيها للفدان لمحصول الارز الصيفى .

٢– تطور الإنتاجية الفدانية: تعتبر الإنتاجية الفدانية محصلة العديد من العوامل أهمها تفاعل العوامل الطبيعية والسياسة الزراعية بالإضافة إلى مدى إقبال المزارعين على الأصناف الجديدة عالية الإنتاجية وإتباعهم للأساليب التكنولوجية . ومن الملاحظ أنه قد اتسمت إنتاجيةالفدان من محصول القطن على مستوى الجمهورية بالتذبذب خلال الفترة (١٩٩٧ – ٢٠١١) ، وبلغت حدها الادنى ٥,٠٥ قنطار / فدان عام ٢٠٠٩ يمثل نحو ٧٤,٣ % من عام ١٩٩٨ كسنة الاساس ، وبلعت حدها الاقصى ٧,٧٥ قنطار / فدان عام ٢٠١١ تمثل نحو ١١٤ % من عام ١٩٩٧ كسنة الاساس جدول رقم(١)، وقد اخذت إنتاجية الفدان من المحصول اتجاها عاما متزايدا خلال فترة الدراسة الا انه لم تثبت معنوية تلك الزيادة . جدول رقم (٢).

جدول رقم (١):تطور المساحة والإنتاجية والإنتاج لمحصول القطن في مصر على مستوى الجمهورية خلال الفترة (١٩٩٧ – ٢٠١١)

البيان	المساحة		الإنتاجية		الإنتاج الكلى	
	(الف فدان)	الرقم القياسى	قنطار / فدان	الرقم القياسى	(الف قنطار)	الرقم القياسى
١٩٩٧	859	١٠٠,٠	6.8	١٠٠,٠	٥٨٤٢	100.0
١٩٩٨	789	٩١,٩	5.05	٧٤,٣	٣٩٨٥	68.2
١٩٩٩	645	٧٥,١	6.07	٨٩,٣	٣٩٢٠	67.1
٢٠٠٠	518	٦٠,٣	6.78	٩٩,٧	٣٥١٧	60.2
٢٠٠١	731	٨٥,١	7.23	١٠٦,٣	٥٢٨٨	90.5
٢٠٠٢	707	٨٢,٣	6.88	١٠١,٢	٤٨٦١	83.2
٢٠٠٣	535	٦٢,٣	7.07	١٠٤,٠	٣٧٨٣	64.8
٢٠٠٤	715	٨٣,٢	6.97	١٠٢,٥	٤٩٨٥	85.3
٢٠٠٥	656.6	٧٦,٤	6.22	٩١,٥	٤٠٨٦	69.9
٢٠٠٦	536.4	٦٢,٤	7.1	١٠٤,٤	٣٨٠٩	65.2
٢٠٠٧	574.6	٦٦,٩	6.86	١٠٠,٩	٣٩٤٠	67.4
٢٠٠٨	312.7	٣٦,٤	6.46	٩٥,٠	٢٠٢٠	34.6
٢٠٠٩	284.4	٣٣,١	6.28	٩٢,٤	١٧٨٥	30.6
٢٠١٠	369.1	٤٣,٠	6.49	٩٥,٤	٢٣٩٧	41.0
٢٠١١	520.1	٦٠,٥	7.75	١١٤,٠	٤٠٣٠	69.0
متوسط الفترة	٥٨٣,٥		٦,٦٧		3883.2	

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الاحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

جدول رقم (٢) : نتائج معادلات الاتجاه الزمنى العام للمساحة والإنتاجية والإنتاج لمحصول القطن على مستوى الجمهورية خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١١)

المتغير	أ	ب	المتوسط الحسابى	معدل التغير السنوى %	ر٢	ف	ت ب	معنوية ب
المساحة (الف فدان)	٨١٧,٩	-٢٩,٣	٥٨٣,٥	-٥,٠٢	٠,٦	١٩,٢	-٤,٤	معنوى**
الإنتاجية الفدانية (قنطار/فدان)	٦,٢٨	٠,٠٥	٦,٧	١,٢	٠,١٢	١,٧٨	١,٣	غير معنوى
الإنتاج الكلى (الف قنطار)	٥١٦١	-١٥٩,٧	٣٨٨٣,٢	-٤,١	٠,٣٩	٨,٣٣	-٢,٩	معنوى*

** معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١. * معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠٥.

المصدر : - جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (١).

٣ - تطورالإنتاج الكلى : يعتبر التغير في إنتاج محصول القطن محصلة التغيرات الحادثة في كل من المساحة المزروعة والإنتاجية الفدانية، وتشير بيانات جدول (١) إلى أن الإنتاج الكلى من المحصول قد اتسم بالتذبذب خلال الفترة (١٩٩٧ – ٢٠١١) وبلغ حده الادنى نحو ١٧٨٥ ألف قنطار عام ٢٠٠٩ تمثل ٣٠,٦ % من عام ١٩٩٧ كسنة الاساس ، وبلغ حده الاقصى ٥٨٤٢ ألف قنطارعام ١٩٩٧ سنة الاساس ، وقد اخذ الإنتاج الكلى من المحصول اتجاها عاما متناقصا خلال فترة الدراسة ، اذ بلغ مقدار التناقص السنوى حوالي ١٥٩,٧ ألف قنطار يمثل نحو٤,١ % من متوسط الإنتاج الكلى للمحصول خلال فترة الدراسة والمقدر بنحو ٣٨٨٣,٢ ألف قنطار، وثبتت معنوية ذلك التناقص عن مستوى معنوية ٠,٠٥ ، كما بلغت قيمة معامل التحديد ٠,٣٩ مما يعنى أن ٣٩ % من التغير في الإنتاج الكلى للمحصول يرجع الى العوامل التى يشرحها متغير الزمن . جدول رقم (٢).

ب- **التوزيع الجغرافى لإنتاج القطن في مصر كمتوسط سنوى للفترة (٢٠٠٩ – ٢٠١١) :**

بدراسة التوزيع الجغرافى لزراعة وإنتاج محصول القطن على مستوى محافظات الجمهورية لوحظ تركز زراعة وإنتاج محصول القطن في محافظات الوجه البحرى حيث بلغت مساحة محصول القطن بها حوالي ٣٤٢,٦ ألف فدان تمثل حوالي ٨٧,٦ % من المساحة المزروعة على مستوى الجمهورية والبالغة نحو ٣٩١,٢ ألف فدان كمتوسط سنوى للفترة (٢٠٠٩ – ٢٠١١)، وبلغ إنتاج محافظات الوجه البحرى حوالي ٢,٤٤ مليون قنطار تمثل نحو ٨٩,٢ % من اجمالى إنتاج محصول القطن على مستوى الجمهورية والبالغة نحو ٢,٧٤ مليون قنطار كمتوسط سنوى للفترة (٢٠٠٩ – ٢٠١١)جدول رقم (٣) . وتعتبر محافظات كفر الشيخ والبحيرة والدقهلية والشرقية والغربية اهم خمس محافظات زراعة لمحصول القطن في مصر، وتحتل محافظة كفر الشيخ المرتبة الاولى حيث بلغت المساحة المزروعة بها نحو ١٠١,٨ ألف فدان انتجت حوالي ٦٣٤ ألف قنطار تمثل حوالي ٢٦,٠٢ % ، و ٢٣,٢ % من اجمالى المساحة والإنتاج الكلى للمحصول على الترتيب . وتحتل محافظة البحيرة المرتبة الثانية حيث بلغت المساحة المزروعة بها نحو ١٠١,١ ألف فدان انتجت حوالي ٧٤٢,٨ ألف قنطار تمثل حوالي ٢٥,٨٥ % ، ٢٧,١٤ % من اجمالى المساحة المزروعة والإنتاج الكلى للمحصول على الترتيب، وتحتل محافظة الدقهلية المرتبة الثالثة حيث بلغت المساحة المزروعة بها نحو ٥٤,١ ألف فدان انتجت حوالي ٤٤٥,٦ ألف قنطار تمثل حوالي ١٣,٨٤ % ، ١٦,٢٨ % من اجمالى المساحة المزروعة والإنتاج الكلى للمحصول على الترتيب، وجاءت محافظة الشرقية في المرتبة الرابعة حيث بلغت المساحة المزروعة بها نحو ٤٣,٦ ألف فدان انتجت حوالي ٣٠٣,٦ ألف قنطار تمثل حوالي ١١,١٤ % ، ١١,٠٩ % من اجمالى المساحة المزروعة والإنتاج الكلى للمحصول على الترتيب، وتحتل محافظة الغربية المرتبة الخامسة حيث بلغت المساحة المزروعة بها نحو ٢٠,٣ ألف فدان انتجت حوالي ١٧٥,٧ ألف قنطار تمثل حوالي ٥,١٩ % ، ٦,٤٢ % من اجمالى المساحة المزروعة والإنتاج الكلى للمحصول على الترتيب جدول رقم (٣).

جـ – اهم أصناف القطن المزروعة في مصر كمتوسط سنوى للفترة (٢٠٠٩ – ٢٠١١):

تتمثل اهم أصناف القطن المزروعة في مصر على مستوى الجمهورية كمتوسط للفترة (٢٠٠٩ – ٢٠١١) في أصناف طويلة التيلة (جيزة ٨٨ – جيزة ٩٢) وأصناف طويل وسط (جيزة ٨٠ – جيزة ٨٦ – حيزة ٩٠)، وفيما يلى عرضا لذلك:

١- أصناف القطن طويلة التيلة:

بلغت جملة المساحة المزروعة بالاقطان فائقة الطول حوالي ٦٩,٥ ألف فدان تمثل نحو ١٧,٨ % من اجمالى المساحة المزروعة بمحصول القطن على مستوى الجمهورية والبالغة حوالي٣٩١,٢ ألف فدان كمتوسط سنوى للفترة (٢٠٠٩ – ٢٠١١) ، وتشتمل الاقطان فائقة الطول على الصنف جيزة ٨٨ والصنف جيزة ٩٢ . ويعتبر الصنف جيزة ٨٨ اهم أصناف القطن فائقة الطول حيث بلغت المساحة المزروعة به نحو ٦٨,٥ ألف فدان انتجت حوالي ٤٩٤ ألف قنطارتمثل حوالي ٩٨,٦ % ، ٩٨,٩ % من جملة المساحة والإنتاج للأصناف فائقة الطول على الترتيب، بينما بلغت المساحة المزروعة بالصنف جيزة٩٢ حوالي ٠,٣ ألف فدان انتجت حوالي ٣,٣ ألف قنطارتمثل حوالي ٠,٤ % ، ٠,٧ % من جملة المساحة والإنتاج للاقطان فائقة الطول على الترتيب. جدول رقم (٤) .

جدول رقم (٣): التوزيع الجغرافي لإنتاج القطن في مصر كمتوسط سنوى للفترة (٢٠٠٩ – ٢٠١١)

المحافظات	المساحة بالفدان	% من الجملة	الإنتاجية (قنطار/ فدان)	الإنتاج بالقنطار	% من الجملة
الإسكندرية	5734	1.47	6.20	35550	1.30
البحـيرة	101118	25.85	7.35	742801	27.14
الغربيــة	20324	5.19	8.65	175741	6.42
كفر الشيخ	101799	26.02	6.23	633974	23.16
الدقهليــة	54147.3	13.84	8.23	445608	16.28
دميــاط	7183	1.84	6.36	45715	1.67
الشـرقية	43566.3	11.14	6.97	303639	11.09
الإسماعيلية	1005.67	0.26	6.13	6167	0.23
بور سـعيد	2600	0.66	6.58	17106	0.62
المنوفيــة	4067.33	1.04	7.05	28693	1.05
القليوبيــة	1064.67	0.27	7.03	7484	0.27
بنى سـويف	9661.67	2.47	5.79	55940	2.04
الفيــوم	18785.3	4.80	5.77	108436	3.96
المنيــا	3053.33	0.78	6.89	21040	0.77
أسـيوط	7873.33	2.01	6.87	54091	1.98
سـوهاج	2601	0.66	5.18	13465	0.49
الوادى الجديد	90	0.02	4.85	437	0.02
النوباريــة	6559	1.68	6.31	41404	1.51
الجمــلة	391232	100.00	7.00	2737291	100.00

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الاحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

جدول رقم (٤): المساحة والإنتاجية والإنتاج لمحصول القطن على مستوى الأصناف كمتوسط سنوى للفترة (٢٠٠٩ – ٢٠١١)

البيان	المساحة			الإنتاجية	الإنتاج		
	(الف فدان)	% من الجملة	% من الاجمالى	(قنطار / فدان)	(الف قنطار)	% من الجملة	% من الاجمالى
قطن طويل التيلة :							
جيزة ٨٨	٦٨,٥	98.6	17.5	٦,٩٨	494.0	98.9	18.0
جيزة ٩٢	٠,٣	0.4	0.1	٤,٨١	3.3	0.7	0.1
اخرى	٠,٥	0.7	0.1	٤,٠٣	2.0	0.4	0.1
جملة طويل التيلة	٦٩,٥	100.0	17.8	٦,٩٨	499.3	100.0	18.2
قطن طويل وسط :							
جيزة ٨٠	١٢,٧	3.9	3.2	٥,٩٦	76.9	3.4	2.8
جيزة ٨٦	٢٧٩,٦	86.9	71.5	٦,٩٨	1984.3	88.7	72.5
جيزة ٩٠	٢٩,٤	9.1	7.5	٥,٩٢	176.5	7.9	6.4
اخرى	٠,١	0.0	0.0	٢,٩	0.3	0.0	0.0
جملة طويل وسط	٣٢١,٧	100.0	82.2	٦,٨١	2238.0	100.0	81.8
الاجمالى	٣٩١,٢		100.0	٦,٨٤	2737.3		100.0

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الاحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

٢-أصناف القطن طويل وسط :

بلغت المساحة المزروعة بالاقطان طويل وسط حوالي ٣٢١,٧ ألف فدان تمثل نحو ٨٢,٢ % من جملة المساحة المزروعة بمحصول القطن على مستوى الجمهورية والبالغة حوالي٣٩١,٢ ألف فدان كمتوسط سنوى للفترة (٢٠٠٩ – ٢٠١١) ، وتشتمل الاقطان طويل وسط على الصنف جيزة ٨٦ والصنف جيزة ٨٠ والصنف جيزة ٩٠ . ويعتبر الصنف جيزة ٨٦ اهم أصناف القطن طويل وسط حيث بلغت المساحة المزروعة به نحو ٢٧٩,٦ ألف فدان انتجت نحو ١٩٨٤,٤ ألف قنطار تمثل حوالي ٨٦,٩ % ، ٨٨,٧ % من جملة المساحة والإنتاج للأصناف طويل وسط ، وبلغت المساحة المزروعة بالصنف جيزة ٨٠ حوالي ١٢,٧ ألف فدان انتجت نحو ٧٦,٩ ألف قنطار تمثل حوالي ٣,٩ %، ٣,٤ % من جملة المساحة والإنتاج للاقطان طويل وسط . في حين بلغت المساحة المزروعة بالصنف جيزة ٩٠ حوالي ٢٩,٤ ألف فدان انتجت نحو ١٧٦,٥ ألف قنطار تمثل حوالي ٩,١ % ، ٧,٩ % من جملة المساحة والإنتاج للاقطان طويل وسط ، جدول رقم (٤) .

د : تطور تكاليف الإنتاج وصافى العائد لمحصول القطن في مصر:

يتناول هذا الجزء من البحث دراسة تطور تكاليف إنتاج الفدان والقنطار وصافى عائد الفدان واربحية الجنيه المستثمر في إنتاج محصول القطن في مصر وفيمايلى عرضا لذلك :

١- تطور تكاليف إنتاج الفدان لمحصول القطن في مصر:

تساعد دراسة تكاليف الإنتاج الزراعي في اتخاذ القرارات الإنتاجية الرشيدة سواء على مستوى المزرعة أو على المستوى القومى ، وفي توجيه الموارد الاقتصادية النادرة واستخداماتها مما يزيد كفاءتها الإنتاجية ، والحكم على الأساليب التكنولوجية الحديثة في الزراعة والاختيار فيما بينها ، بالإضافة إلى أهميتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتسعير والإنتاج والاستيراد والتصدير للمنتجات الزراعية ، والسياسات الزراعية الأخرى المتعلقة بالتنمية الزراعية .

وبدراسة تطور التكاليف الكلية الإنتاجية للقطن بالأسعار الجارية تشير بيانات جدول (٥) إلى أنها قد اتسمت بالزيادة خلال الفترة (١٩٩٧ – ٢٠١١) وقد بلغت حدها الادنى نحو ١٥٦٥,٨ جنيها للفدان عام ١٩٩٨ ، و حدها الاقصى نحو ٥١٩٣ جنيها للفدان عام ٢٠١١ ، وقد أخذت التكاليف الكلية الإنتاجية للقطن على مستوى الجمهورية اتجاها عاماً متزايداً خلال فترة الدراسة وقد بلغ مقدار الزيادة السنوية نحو ٢٤٥ جنيها للفدان تمثل ٨,٦ % من متوسط التكاليف الكلية الإنتاجية للقطن على مستوى الجمهورية خلال فترة الدراسة والمقدر بنحو ٢٨٣١,٤ جنيها للفدان ، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، وقد بلغت قيمة معامل التحديد ٠,٨٩ اى أن ٨٩ % من التغيرفى التكاليف الكلية الإنتاجية للفدان من محصول القطن على مستوى الجمهورية يرجع الى العوامل التى يشرحها متغيرالزمن ، جدول رقم (٦) . وقد اخذت تكاليف إنتاج الفدان للقطن بالأسعار الحقيقة المعدلة بالرقم القياسى لاسعار الجملة ١٩٩٥ = ١٠٠ اتجاها عاماً متزايداً خلال فترة الدراسة ولم تثبت معنوية تلك الزيادة .

٢- تطور تكاليف إنتاج القنطار لمحصول القطن في مصر:

يتم الحصول على تكاليف إنتاج القنطار من القطن عن طريق قسمة التكاليف الكلية الإنتاجية للفدان من القطن على إنتاجية الفدان من القطن بالقنطار و بدراسة تطور تكاليف إنتاج القنطار من القطن بالأسعار الجارية تشير بيانات جدول (٥) إلى أنها قد اتسمت بالتذبذب خلال الفترة (١٩٩٧ – ٢٠١١) ، وقد بلغت حدها الادنى نحو ٢٣٩,١ جنيها للقنطار عام ١٩٩٧ ، و حدها الاقصى نحو ٧٠٤,٣ جنيها للقنطار عام ٢٠١٠ ، وقد أخذت تكاليف إنتاج القنطار من القطن على مستوى الجمهورية اتجاها عاماً متزايداً خلال فترة الدراسة وقد بلغ مقدار الزيادة السنوية نحو ٣٣,٦ جنيها للقنطار تمثل ٧,٩ % من متوسط تكاليف إنتاج القنطار من القطن على مستوى الجمهورية خلال فترة الدراسة والمقدر بنحو ٤٢٣,٣ جنيها للقنطار ، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، وقد بلغت قيمة معامل التحديد ٠,٨٤ اى أن ٨٤ % من التغيرفى تكاليف إنتاج القنطار من القطن على مستوى الجمهورية يرجع الى العوامل التى يشرحها متغيرالزمن ، جدول رقم (٦). بينما اخذت تكاليف إنتاج القنطار للقطن بالأسعار الحقيقة المعدلة بالرقم القياسى لاسعار الجملة ١٩٩٥ = ١٠٠ اتجاها عاماً متزايداً خلال فترة الدراسة ولم يثبت معنوية ذلك التناقص .

٣. تطور صافى عائد الفدان لمحصول القطن في مصر :

تمثل قيمة صافى العائد الفرق بين الإيراد الكلى والتكاليف الإنتاجية. وبدراسة تطور صافى العائد للفدان للقطن بالأسعار الجارية تشير بيانات جدول (٥) إلى أنه قد اتسم بالتذبذب خلال الفترة (١٩٩٧ – ٢٠١١) وقد بلغ حده الادنى نحو ٢٧٧ جنيها

جدول رقم (٥):تطورالتكاليف و صافى العائد لمحصول القطن في مصر على مستوى الجمهورية بالأسعار الجارية والأسعار الحقيقية* خلال الفترة (١٩٩٧ – ٢٠١١)

السنوات	تكاليف إنتاج الفدان بالجنيه		تكاليف إنتاج القنطار بالجنيه		صافى العائد الفدان بالجنيه		اربحية الجنيه	الرقم القياسى لأسعار الجملة ١٩٩٥ = ١٠٠
	جارى	حقيقى	جارى	حقيقى	جارى	حقيقى	جنيه	
١٩٩٧	١٦٢٦,١	١٤٤٠,٣	٢٣٩,١	٢١١,٨	١٦٧٢	١٤٨١,٠	1.03	112.9
١٩٩٨	١٥٦٥,٨	١٣٦٧,٥	٣١٠,١	٢٧٠,٨	٢٧٧	٢٤١,٩	0.18	114.5
١٩٩٩	١٨٤٣,٧	١٥٩٦,٣	٣٠٣,٧	٢٦٢,٩	٥٥٤,٤	٤٨٠,٠	0.3	115.5
٢٠٠٠	٢٠٥٢,٩	١٧٤٧,١	٣٠٢,٨	٢٥٧,٧	٣٨٣,٨	٣٢٦,٦	0.19	117.5
٢٠٠١	٢٠٦٨,٢	١٧٤٢,٤	٢٨٦,١	٢٤١,٠	٥٢٨,٣	٤٤٥,١	0.26	118.7
٢٠٠٢	٢٠٦٣	١٦٣٣,٤	٢٩٩,٩	٢٣٧,٥	٨٢٩	٦٥٦,٤	0.4	126.3
٢٠٠٣	٢١١١	١٤٦٠,٩	٢٩٨,٦	٢٠٦,٦	١٧٥٤	١٢١٣,٨	0.83	144.5
٢٠٠٤	٢١٩٠	١٢٩٤,٣	٣١٤,٢	١٨٥,٧	٢١١٨	١٢٥١,٨	0.97	169.2
٢٠٠٥	٢٦١٧	١٤٦٨,٦	٤٢٠,٧	٢٣٦,١	٢٠٥٨	١١٥٤,٩	0.79	178.2
٢٠٠٦	٢٩٦٥	١٥٥٨,١	٤١٧,٦	٢١٩,٤	٢٦٨٩	١٤١٣,٠	0.91	190.3
٢٠٠٧	٣٤٨٧	١٦٨٢,١	٥٠٨,٣	٢٤٥,٢	١٢٩٩	٦٢٦,٦	0.37	207.3
٢٠٠٨	٤١٢٠	١٦٤٠,٨	٦٣٧,٨	٢٥٤,٠	١٢٢٧	٤٨٨,٦	0.3	251.1
٢٠٠٩	٣٩٩٨	١٦٨٧,٦	٦٣٦,٦	٢٦٨,٧	٤٠٣	١٧٠,١	0.1	236.9
٢٠١٠	٤٥٧١	١٧١٢,٠	٧٠٤,٣	٢٦٣,٨	٤٢٨١	١٦٠٣,٤	0.94	267
٢٠١١	٥١٩٣	١٦٩٦,٠	٦٧٠,١	٢١٨,٨	٣٢١٥	١٠٥٠,٠	0.62	306.2
متوسط الفترة	2831.4	1581.8	423.3	238.7	1552.6	840.2	0.5	

*معدلة بالرقم القياسى لاسعار الجملة ١٩٩٥ = ١٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من :

١- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الاحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

٢-الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء كتاب الاحصاء السنوى ، اعداد مختلفة .

جدول رقم(٦): نتائج معادلات الاتجاه الزمنى العام لتكاليف الإنتاج والعائد والسعر المزرعي لمحصول القطن على مستوى الجمهورية خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١١)

المتغير	أ	ب	المتوسط الحسابى	معدل التغير السنوى %	ر٢	ف	ت ب	معنوية ب
تكاليف إنتاج الفدان بالجنيه (جارى)	871.3	245	2831.4	8.6	.٠89	106.7	10.3	معنوى**
تكاليف إنتاج الفدان بالجنيه (حقيقى)	١٤٨٠	١٢,٧٣	١٥٨١,٨	٠,٨	٠,١٦	٢,٤٤	١,٥٦	غير معنوى
تكاليف إنتاج القنطار بالجنيه (جارى)	154.4	33.6	423.3	7.9	0.84	69.2	8.32	معنوى**
تكاليف إنتاج القنطار بالجنيه (حقيقى)	٢٣٧,٩	٠,٠٩٧	٢٣٨,٧	٠,٠٤	0.0003	0.004	٠,٠٦	غير معنوى
صافى عائد الفدان بالجنيه (جارى)	301.2	156.3	1552.6	10.1	0.36	7.21	2.69	معنوى*
صافى عائد الفدان بالجنيه (حقيقى)	٦٦١,٧	٢٢,٣	٨٤٠,٢	2.٦٦	0.0٤	0.٥٧	0.٧٥	غير معنوى
اربحية الجنيه المستثمر	0.48	0.009	0.5	1.74	0.014	0.18	0.42	غير معنوى
السعرالمزرعي (جارى)	١٩٥,٣	٥٦,٦	٦٤٨,٢	٨,٧٣	٠,٧٣	٣٤,٤	٥,٨٧	معنوى**

** معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠٠١ * معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠٠٥.

المصدر : – جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (٥).

عام ١٩٩٨ ، و حده الاقصى نحو ٤٢٨١ جنيهاً عام ٢٠١٠ ، وقد أخذ صافى العائد للفدان للقطن بالأسعار الجارية على مستوى الجمهورية اتجاها عاماً متزايداً خلال فترة الدراسة وقد بلغ مقدار الزيادة السنوية نحو ١٥٦,٣ جنيه فدان تمثل ١٠,١ % من متوسط صافى العائد للفدان للقطن بالأسعار الجاريةعلى مستوى الجمهورية خلال فترة الدراسة والمقدر بنحو ١٥٥٢,٦ جنيها ، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، وقد بلغت قيمة معامل التحديد ٠,٣٦ اى أن ٣٦ % من التغيرفى صافى العائد الفدان للقطن على مستوى الجمهورية يرجع الى العوامل التى يشرحها متغيرالزمن ، جدول رقم (٦) . وقد اخذ صافى العائد للفدان للقطن بالأسعار الحقيقة المعدل بالرقم القياسى لاسعار الجملة ١٩٩٥ = ١٠٠ اتجاها عاماً متزايداً خلال فترة الدراسة ولم تثبت معنوية تلك الزيادة .

٤. تطور اربحية الجنيه المستثمر في إنتاج محصول القطن في مصر:

يتم الحصول على اربحية الجنيه المستثمر في إنتاج القطن عن طريق قسمة صافى عائد الفدان بالجنيه على التكاليف الكلية لإنتاج فدان القطن بالجنيه ، وتشير بيانات جدول (٥) إلى أن اربحية الجنيه المستثمر في إنتاج القطن على مستوى الجمهورية قد بلغت ٠,٥ جنيها كمتوسط سنوى للفترة (١٩٩٧ – ٢٠١١) وقد بلغت حدها الادنى نحو ٠,١٨ جنيها عام ١٩٩٨ ، و حدها الاقصى نحو ١,٠٣ جنيهاً عام ١٩٩٧ ، وقد أخذت اربحية الجنيه المستثمر في إنتاج القطن على مستوى الجمهورية اتجاها عاماً متزايداً خلال فترة الدراسة ولم تثبتت معنوية هذه الزيادة ، جدول رقم (٦) .

ثانيا: الأسعار المزرعية لمحصول القطن:

تعتبر السياسة السعرية الزراعية احد الاجزاء الرئيسية للسياسة الزراعية ، وتلعب السياسة السعرية الزراعية دورا هاما في تحقيق الاستقرار السعرى في اسواق السلع وما يترتب على ذلك من تحقيق استقرار في دخول المزارعين ، كما تعمل السياسة السعرية الزراعية على توجيه الاستهلاك من السلع الزراعية بما يحقق الموائمة بين عرض وطلب هذه السلع . وتختلف اهداف السياسة السعرية الزراعية ودوافعها باختلاف مرحلة التطور الاقتصادى .

وقد اتسمت الفترة السابقة لتطبيق برامج لاصلاح الاقتصادي بتحويل الفائض في القطاع الزراعى للاستثمار في القطاعات الاخرى وذلك من خلال تدخل الدولة في تحديد المساحات المزروعه بالمحاصيل الرئيسية ومن بينها القطن وتحديد أسعارها واحتكار تسويقها من خلال التوريد الاجبارى والتحكم في توزيع وتسعير مستلزمات الإنتاج الزراعى حيث كان يحصل منتج القطن على حوالي ثلث الأسعار العالمية لذلك المحصول. ومنذ منتصف الثمانيات اتجهت الدولة لتحرير القطا الزراعى المصرى من القيود التى كانت مفروضه عليه تدريجيا حيث تم التحول من التخطيط المركزى الى التخطيط التاشيرى فتم الغاء التركيب المحصولى الاجبارى واستبداله بالتركيب الممحصولى التاشيرى والغاء التوريد الاجبارى والغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى وتحرير الأسعار المزرعية . واصبح منتج القطن يحصل على قرابة الأسعارالعالمية .الا انه قد لوحظ تذبذب المساحة المزروعة بمحصول القطن في مصر .

أ – تطور السعر المزرعي لمحصول القطن : بدراسة تطور السعر المزرعي الجارى لمحصول القطن خلال الفترة (١٩٩٧ – ٢٠١١) تشير بيانات جدول (٧) إلى أنه قد اتسم بالتذبذب خلال تلك الفترة وقد بلغ حده الادنى نحو ٣٤٦ جنيها للقنطارعام ١٩٩٨ ، و حده الاقصى نحو ١٤١٥ جنيهاً للقنطارعام ٢٠١٠ ، وقد أخذ السعر المزرعي الجارى للقطن على مستوى الجمهورية اتجاها عاماً متزايداً خلال فترة الدراسة وقد بلغ مقدار الزيادة السنوية نحو ٥٦,٦ جنيها للفنطار تمثل ٨,٧٣ % من متوسط السعر المزرعي الجارى للقطن على مستوى الجمهورية خلال فترة الدراسة والمقدر بنحو ٦٤٨,٢ جنيها للقنطار ، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، وقد بلغت قيمة معامل التحديد ٠,٧٣ اى أن ٧٣ % من التغيرفى السعر المزرعي الجارى للقطن على مستوى الجمهورية يرجع الى العوامل التى يشرحها متغيرالزمن ، جدول رقم (٦) .

ب - أسعار الضمان لمحصول القطن في مصر : تنطوى سياسات الاصلاح الاقتصادى على تحرير تسويق المحاصيل الزراعية وترك الأسعار تتحدد وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب الامر الذى قد يؤدى الى تقلب الأسعار المزرعية وعدم استقرار دخول المزارعين، لذلك تتدخل الدولة لضمان حد ادنى من السعر للمزارعين ويتم الاعلان عن سعر الضمان لمحصول القطن في بداية الموسم وقبل ميعاد الزراعة بوقت كافى حتى يستطيع المزارع اتخاذ قراره الإنتاجى . وفيما يلى اهم الطرق التى يمكن استخدامها لتحديد أسعار الضمان لمحصول القطن وهى تحديد الأسعار على اساس تكاليف الإنتاج ، وتحديد الأسعار على اساس الأسعار العالمية المكافئة:

١-تحديد الأسعار على اساس تكاليف الإنتاج :

تعتمد هذه الطريقة في تحديد الأسعار المزرعية على تكاليف الإنتاج الكلية بحيث يغطى السعر المزرعي تكاليف الإنتاج مع تحقيق عائد مجزى للمزارع . ووفقا لهذه الطريقة يتم تحديد السعر المزرعي وفقا لمايلى (١٣) :

$$\text{السعر المزرعي} = \frac{\text{(التكاليف الكلية لإنتاج الفدان + ٥٠ \% من التكاليف الكلية) – قيمة الناتج الثانوى}}{\text{إنتاجية الفدان من المحصول الرئيسى}}$$

وبمقارنة السعر المزرعي الفعلى بالسعر المزرعي المقدر على اساس تكاليف الإنتاج خلال الفترة (١٩٩٧ – ٢٠١١) من خلال اجراء اختبار (ت) للفرق بين متوسط مجموعتين ، فقد لوحظ عدم معنوية الفرق بين متوسط السعر المزرعي الفعلى والبالغ ٦٤٨,٢ جنيه/ قنطار ومتوسط السعر المزرعي المقدر على اساس تكاليف الإنتاج والبالغ ٥٥١,٤ جنيه / قنطار. وعلى الرغم من أن مزراع القطن يحصل على السعر المزرعي الذى يغطى تكاليف الإنتاج وهامش ربح الا انه لايشعر بذلك ويعزف عن زراعة القطن حيث يقدر السعر المزرعي استنادا الى تكاليف الإنتاج الرسمية التى يصدرها قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة واستصلاح الاراضى وهى اقل بكثير من تكاليف الإنتاج الفعلية فعلى سبيل المثال التقديرات الرسمية للقيمة الايجارية للارض بنحو ١٨٤٣ جنيه / فدان عام ٢٠١١ في حين تبلغ القيمة الايجارية الفعلية اكثرمن ٣٠٠٠ جنيه / فدان (باعتبار أن القيمة الايجارية السنوية للفدان حوالي ٥٠٠٠ جنيها وان محصول القطن يمكث في الارض حوالي ثلثى السنة) ، وتقديرات قيمة الاسمدة الكيماوية التى يتم حسابها بالسعر الرسمى ويتم صرف حصة معينة لاتكفى لإنتاج المحصول بالسعر الرسمى وقيام الزراع بتوفير باقى احتياجاتهم من الاسمدة الكيماوية من السوق السوداء بأسعار تفوق بمراحل السعر الرسمى للاسمدة ، وكذلك تقديرات تكلفة العمالة البشرية نحو ١١١٢,٢ جنيه / فدان عام ٢٠١١ في الوقت الذى يقدر احتياجات فدان القطن من العمالة بحوالي٤٠ يوم عمل/ رجل بالاضافة الى ٧٢ يوم عمل/ ولد اى أن متوسط الاجر وفقا للتقديرات الرسمية لوزارة الزراعة واستصلاح الاراضى حوالي ١٠ جنيه / يوم وهذا الاجرغير موجود على ارض الواقع . لذلك فانه عند تحديد أسعار الضمان لمحصول القطن على اساس تكاليف الإنتاج أن يكون على بيانات فعلية من الزراع و من اسواق مستلزمات الإنتاج والعمل واسواق الاراضى وتحديث هذه البيانات سنويا .

٢-تحديد الأسعار على اساس الأسعار العالمية المكافئة :

تعتبر هذه الطريقة احدى الطرق الهامة لتحديد أسعار الضمان حيث انه عند رسم السياسة السعرية الزراعية وخاصة السلع التصديرية والاستيرادية ، يجب أن يؤخذ في الاعتبار الأسعار العالمية لتلك المنتجات ، حيث أن اهمالها يعوق توجيه انماط الإنتاج الزراعى المحلى نحو الاستفادة من أسعار السوق العالمى ويؤدى ذلك الى توزيع سيئ للموارد يتعارض مع تحقيق اقصى عائد منها ، وهذا لايعنى ترك الأسعار المزرعية للمحاصيل لكلى تتبع الأسعار العالمية بدون ضوابط لان ذلك قد يعرضها الى تقلبات عنيفة . ويتم تحديد السعر المزرعي المكافئ لمحصول القطن وفقا لما يلى :

السعر المزرعي المكافئ لمحصول القطن= سعر التصدير – (تكاليف الشحن والتامين + تكاليف نقل المحصول من الميناء للمصنع + تكاليف نقل المحصول من المصنع للمزرعة) +(قيمة البذور – تكاليف الحليج) مضروبا في معامل التحويل من القطن الشعر الى قطن زهر.

جدول رقم (٧): السعر المزرعي الفعلى والمقدر لمحصول القطن في مصرعلى مستوى الجمهورية خلال الفترة (١٩٩٧ – ٢٠١١)
(جنيه / قنطار)

البيان	السعر المزرعي الفعلى	السعر المزرعي على اساس تكاليف الإنتاج	السعر المزرعي المكافئ
١٩٩٧	471.5	314.3	527
١٩٩٨	346.7	308.6	510.4
١٩٩٩	346.7	375.7	435.3
٢٠٠٠	386.5	402.2	423.9
٢٠٠١	388.1	404.9	506.5
٢٠٠٢	419.8	401.2	486.5
٢٠٠٣	547	404	575.9
٢٠٠٤	613	418.2	805.7
٢٠٠٥	745.8	508.5	578.4
٢٠٠٦	796	562.6	732.7
٢٠٠٧	658	653.6	755.6
٢٠٠٨	812	774.3	780.2
٢٠٠٩	713	813.9	856.9
٢٠١٠	1415	905.6	854.2
٢٠١١	1064	1023.2	1361.5
متوسط الفترة	648.2	551.4	679.38

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الاحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

جدول رقم(٨): نتائج اختبار (ت)* للفرق بين متوسط السعر المزرعي الفعلى ومتوسط السعر المزرعي المقدر على اساس تكاليف الإنتاج والسعر المكافئ خلال الفترة (١٩٩٧ – ٢٠١١)

البيان	متوسط السعر المزرعي الفعلى	متوسط السعر المزرعي المقدر على اساس تكاليف الإنتاج	متوسط السعر المكافئ	قيمة (ت) المحسوبة	المعنوية
قيمة اختبار (ت) بين السعر المزرعي الفعلى والسعر على اساس تكاليف الإنتاج	٦٤٨,٢	٥٥١,٤	-	١,٠٠٠٤	غير معنوى
قيمة اختبار (ت) بين السعر المزرعي الفعلى والسعر المكافئ	٦٤٨,٢	-	٦٧٩,٤	٠,٣١-	غير معنوى

* بلغت قيمة (ت) الجدولية بدرجات حرية ٢٨ عند مستوى معنوية ٠,٠٥ حوالي ٢,٠٤٨ .
المصدر : - حسبت من بيانات الجدول رقم (٧).

وبمقارنة السعر المزرعي الفعلى بالسعرالمكافئ خلال الفترة (١٩٩٧ – ٢٠١١) فقد لوحظ عدم معنوية الفرق بين متوسط السعر المزرعي الفعلى والبالغ ٦٤٨,٢ جنيه/ قنطار ومتوسط السعر المكافئ والبالغ ٦٧٩,٤ جنيه / قنطار. جدول رقم(٨). وعلى الرغم من أن مزراع القطن يحصل على السعر المزرعي الذى يقارب السعر المكافئ الا انه لا يشعر بذلك ويعزف عن زراعة القطن ، وذلك لوجود تشوهات بالأسعار العالمية لوجود الية دعم مستمرة لمنتجى القطن ضمن الية دعم السلع الزراعية لدى غالبية دول العالم المنتجة للقطن ، حيث بلغ الدعم المباشر الموجه لإنتاج القطن على مستوى دول العالم حوالي ٤,١ مليار دولارعام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧(١١)، منها نحو ٣,٢٢ مليار دولار في الولايات المتحدة الامريكية (المنافس الرئيسى للقطن المصرى)، و٢٩٠ مليون دولار في البرازيل ، و٢٣٤ مليون دولار في اليونان ، و١٩٦ مليون دولار في تركيا ، و٨٥ مليون دولار في اسبانيا ، و٣٨ مليون دولار في المكسيك ، و٢٠ مليون دولار في كولومبيا ، الى جانب انفاق الولايات المتحدة الامريكية على البحث العلمى الزراعى لزيادة إنتاجية وحدة المساحة واستنباط أصناف جديدة بصفة مستمرة ووجود برنامج محدد لذلك .

ثالثا : مصفوفة تحليل السياسة لمحصول القطن:

تعتبر مصفوفة تحليل السياسة احد الادوات التى تستخدم على نطاق واسع لتحليل السياسات السعرية الزراعية ، حيث تقوم بتحليل كل من بنود العوائد والتكاليف ، وتتم مقارنة عوائد وتكاليف المحصول مقيمة بأسعار السوق السائدة بتكاليف وعوائد المحصول مقيمة بأسعار الظل ،حيث يتم تحويل أسعار السوق لتكاليف الإنتاج الى أسعار الظل بضرب بنود التكاليف بأسعار السوق(١٦) في ١,٠٥ للتقاوى ، ١,١ للاسمدة الكيماوية ، ١,٢ للمبيدات ، ٠,٦٧ للعمل البشرى و بقية بنود التكاليف كماهى دون تغيير، وبالنسبة للمخرجات فان سعرالحدود المكافئ = سعر التصدير – (تكاليف الشحن والتامين + تكاليف نقل المحصول من الميناء للمصنع + تكاليف نقل المحصول من المصنع للمزرعة) + (قيمة البذور – تكاليف الحليج) مضروبا في معامل التحويل من القطن الشعر الى قطن زهر). وتشير بيانات الجدول رقم (٩) الى بنود التكاليف والعوائد بأسعار السوق والأسعار الاقتصادية ، وتتضمن مصفوفة تحليل السياسة حساب مجموعة من المعاملات وهى معامل الحماية الاسمى لكل من الناتج و المستلزمات ، ومعامل الحماية الفعال ، ومعامل تكلفة الموارد المحلية وفيما يلى عرضا لذلك:

أ – معامل الحماية الاسمى : يوجد نوعين من مقاييس الحماية وهما معامل الحماية الاسمى ومعامل الحماية الفعال.

١- معامل الحماية الاسمى للناتج : يقيس معامل الحماية الاسمي للناتج اثر السياسة السعرية على ناتج المحصول حيث يعكس مدى انحراف الأسعار المحلية عن مثيلتها العالمية ، ويشيرإلي النسبة بين الايراد مقاسا بأسعار السوق والايراد مقاسا بأسعار الحدود ، و يعكس معامل الحماية الاسمي للناتج سياسة الدولة من حيث دعم المحصول أو فرض ضرائب غير مباشرة على المنتج، فإذا زادت قيمة المعامل عن الواحد الصحيح فانه يعنى وجود سياسة حمائية لصالح المنتج الزراعي لتشجيعه على زيادة إنتاجه أي وجود دعم للمنتج حيث يحصل على سعر أعلي من سعر الحدود، و انخفاض قيمة المعامل عن الواحد الصحيح يشير إلي وجود ضرائب غير مباشرة على المنتج وبالتالي يحصل على اقل من سعر الحدود وفى هذه الحالة تكون السياسة السعرية لصالح المستهلك، بينما تعتبر السياسة السعرية عادلة في حالة مساواة قيمة المعامل للواحد الصحيح.

$$\text{معامل الحماية الاسمى للناتج} = \frac{\text{ايراد المحصول بأسعار السوق}}{\text{ايراد المحصول بالأسعار الاقتصادية}}$$

وتشير النتائج الى تحمل منتجى القطن في مصر الى ضرائب غير مباشرة لانخفاض قيمة معامل الحماية الاسمى للناتج عن الواحد الصحيح حيث بلغت نحو٠,٩٣ وذلك كمتوسط سنوى للفترة (١٩٩٧ – ٢٠١١) ، جدول رقم (١٠). اى أن السياسة السعرية الزراعية فيما يتعلق بالناتج النهائى في غير صالح منتجى القطن في مصر حيث أن الأسعار المزرعية التى يحصلوا عليها اقل من نظيرتها العالمية.

٢-معامل الحماية الاسمى للمستلزمات : يقيس معامل الحماية الأسمى للمستلزمات اثر السياسة السعرية على مستلزمات إنتاج المحصول، ويشير إلي النسبة بين قيمة مستلزمات الإنتاج بأسعار السوق وقيمتها بالأسعارالاقتصادية، وزيادة قيمة المعامل عن الواحد الصحيح يعنى تحمل المنتج ضرائب غير مباشرة حيث يحصل على مستلزمات الإنتاج باعلى من أسعارها العالمية ، و انخفاض قيمة المعامل عن الواحد الصحيح يعنى حصول المزارع على دعم حيث يحصل على مستلزمات الإنتاج باقل من أسعارها العالمية ، واذا كانت قيمة المعامل تساوى الواحد الصحيح يعنى عدم حصول المنتج على دعم وكذلك عدم تحمله لضرائب غير مباشرة .

معامل الحماية الاسمى للمستلزمات = $\frac{\text{قيمة المستلزمات للمحصول بأسعار السوق}}{\text{قيمة المستلزمات للمحصول بالأسعار الاقتصادية}}$

وتشير النتائج الى حصول منتجى القطن في مصر على دعم لانخفاض قيمة معامل الحماية الاسمى للمستلزمات عن الواحد الصحيح (٠,٩٤) وذلك كمتوسط سنوى للفترة (١٩٩٧ – ٢٠١١) ، جدول رقم (١٠).اى أن السياسة السعرية الزراعية فيما يتعلق بالمستلزمات في صالح منتجى القطن حيث أن أسعار المستلزمات التى يدفعها منتجى القطن اقل من نظيرتها العالمية.

ب-معامل الحماية الفعال : يعد معامل الحماية الفعال اكثر شمولية من معيار الحماية الأسمى حيث يقيس صافى اثر السياسة الاقتصادية المحلية على كل من أسواق السلعة ومستلزمات الإنتاج، ويقدر هذا المعامل بقسمة القيمة المضافة بأسعار السوق على القيمة المضافة بأسعار الاقتصادية، وفى حالة ارتفاع قيمة هذا المعامل عن الواحد يعنى ذلك أن المنتج الزراعي يتمتع بحماية موجبة، أما إذا كانت قيمة المعامل اقل من الواحد فيعنى أن المنتج الزراعي يتحمل ضرائب غير مباشرة على الإنتاج ومستلزماته.

معامل الحماية الفعال = $\frac{\text{القيمة المضافة للمحصول بأسعار السوق}}{\text{القيمة المضافة للمحصول بالأسعار الاقتصادية}}$

وتشير النتائج الى تمتع منتجى القطن في مصر بحماية موجبة (الحصول على دعم) حيث بلغت قيمة معامل الحماية الفعال ١,١٢ وذلك كمتوسط سنوى للفترة (١٩٩٧ – ٢٠١١) ، جدول رقم (١٠).اى أن صافى اثر السياسة السعرية في صالح منتجى القطن في مصر .

ج-معامل تكلفة الموارد المحلية : يستخدم معامل تكلفة الموارد المحلية لقياس كفاءة الإنتاج المحلى بالنسبة للاسواق العالمية ، واذا كانت قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية اكبر من واحد صحيح فهذا يعنى أن الدولة لا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج هذه السلعة ، وفى هذه الحالة فانه من الافضل تحويل الموارد من إنتاج هذه السلعة الى سلع اخرى ذات كفاءة إنتاجية عالية واكبر ربحية وتتمتع بميزة نسبية في إنتاجها تؤهلها للمنافسة في الاسواق العالمية . واذا كانت قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية اقل من واحد صحيح فهذا يعنى أن الدولة تتمتع بميزة نسبية في إنتاج هذه السلعة مقارنة باستيرادها من الخارج . واذا كانت قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية تساوى واحد صحيح فهذا يعنى الوصول الى نقطة التعادل ومن ثم امكانية الاستمرار في الإنتاج.

معامل تكلفة الموارد المحلية = $\frac{\text{عناصر الإنتاج الغير قابلة للتجارة بالأسعار الاقتصادية}}{\text{الايردات بالأسعار الاقتصادية – عناصر الإنتاج القابلة للتجارة بالأسعار الاقتصادية}}$

وتشير النتائج الى تمتع مصر بميزة نسبية في إنتاج القطن حيث بلغت قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية ٠,٤٩ وذلك كمتوسط سنوى للفترة (١٩٩٧ – ٢٠١١) ، جدول رقم (١٠).

جدول رقم (٩):الايرادات والتكاليف لمصفوفة تحليل السياسة لمحصول القطن في مصر كمتوسط سنوى للفترة (١٩٩٧ – ٢٠١١)

(جنيه / فدان)

البيان	الايرادات	المستلزمات	الموارد المحلية		صافى العائد
			العمل	الارض	
التقييم المالى	4267.2	665.2	1052.1	١١١٤,١	1435.8
التقييم الاقتصادى	4591.6	711.4	٧٩٢,٢	١١١٤,١	1973.8
اثر السياسة	324.4	46.2	٢٥٩,٩ -	-	538

المصدر : - حسبت من بيانات وزارةالزراعة واستصلاح الاراضى ،قطاع الشئون الاقتصادية ، نشرة الاحصاءات الزراعية ، اعداد مختلفة.

جدول رقم (١٠): نتائج نموذج مصفوفة تحليل السياسة لمحصول القطن في مصر كمتوسط سنوى للفترة (١٩٩٧ – ٢٠١١)

البيان	القيمة
معامل الحماية الاسمى للمستلزمات	٠,٩٤
معامل الحماية الاسمى للناتج	٠,٩٣
معامل الحماية الفعال	١,١٢
معامل تكلفة الموارد المحلية	٠,٤٩

المصدر : - جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (٩).

الملخص والتوصيات :

استهدف هذا البحث إجراء تحليل اقتصادى للسياسات السعرية الزراعية لمحصول القطن في مصر، واستخدم البحث أدوات التحليل الوصفي والإحصائي حيث تم استخدام معادلات الاتجاه الزمني العام والأرقام القياسية لقياس تطور المتغيرات الخاصة بمحصول القطن في مصر ، كما استخدم البحث اختبار (ت) لقياس الفرق بين متوسط الأسعار المزرعية الفعلية والأسعار المزرعية المقدرة على أساس تكاليف الإنتاج والأسعار المكافئة ، كما استخدم البحث مصفوفة تحليل السياسة . و اعتمد البحث على البيانات الثانوية للفترة (١٩٩٧-٢٠١١) والتي تصدرعن قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة واستصلاح الاراضي ، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

وأوضحت نتائج البحث تناقص المساحة المزروعة بمحصول القطن سنوياً بحوالي ٢٩,٣ ألف فدان تمثل نحو ٥,٠٢٪ من متوسط المساحة المزروعة بالمحصول على مستوى الجمهورية خلال فترة الدراسة والمقدر بنحو ٥٨٣,٥ ألف فدان ، و ثبتت معنوية ذلك التناقص عند مستوى معنوية ٠,٠١ . في حين أخذت إنتاجية الفدان من المحصول اتجاهاً عاماً متزايداً خلال فترة الدراسة إلا أنه لم تثبت معنوية تلك الزيادة ، بينما أخذ الإنتاج الكلي من المحصول اتجاها عاماً متناقصاً خلال فترة الدراسة ، إذ بلغ مقدار التناقص السنوي حوالي ١٥٩,٧ ألف قنطار تمثل نحو ٤,١ % من متوسط الإنتاج الكلي للمحصول على مستوى الجمهورية خلال فترة الدراسة والمقدر بنحو ٣٨٨٣,٢ ألف قنطار خلال فترة الدراسة ، و ثبتت معنوية ذلك التناقص عند مستوى معنوية ٠,٠١ .

وأوضحت نتائج البحث تركز زراعة وإنتاج محصول القطن في محافظات الوجه البحري حيث بلغت مساحة محصول القطن بها حوالي ٣٤٢,٦ ألف فدان تمثل حوالي ٨٧,٦ % من المساحة المزروعة بالمحصول على مستوى الجمهورية والبالغة نحو ٣٩١,٢ ألف فدان كمتوسط سنوي للفترة (٢٠٠٩ – ٢٠١١).

وأوضحت النتائج أن المساحة المزروعة بالأقطان فائقة الطول تمثل نحو ١٧,٨ % من إجمالي المساحة المزروعة بالمحصول على مستوى الجمهورية كمتوسط سنوي للفترة (٢٠٠٩ – ٢٠١١) ، ويعتبر الصنف جيزة ٨٨ أهم أصناف القطن فائقة الطول حيث بلغت المساحة المزروعة به نحو ٩٨,٦ % ، ٩٨,٩ % من جملة المساحة للأصناف فائقة الطول. كما أوضحت النتائج أن المساحة المزروعة بالأقطان طويل وسط تمثل نحو ٨٢,٢ % من إجمالي المساحة المزروعة بالمحصول على مستوى الجمهورية ، ويعتبر الصنف جيزة ٨٦ أهم أصناف القطن طويل وسط حيث تمثل حوالي ٨٦,٩ % من جملة المساحة للأصناف طويل وسط .

وأوضحت النتائج أن التكاليف الكلية الإنتاجية بالأسعار الجارية للقطن على مستوى الجمهورية اخذت اتجاها عاماً متزايداً خلال فترة الدراسة بمعدل سنوى نحو ٨,٦ % من متوسط التكاليف الكلية الإنتاجية للمحصول وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، كما أخذت تكاليف إنتاج القنطار اتجاها عاماً متزايداً بمعدل سنوى نحو ٧,٩ % من متوسط تكاليف إنتاج القنطار من القطن على مستوى الجمهورية وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، وقد أخذ صافي العائد للفدان للقطن بالأسعار الجارية على مستوى الجمهورية اتجاهاً عاماً متزايداً خلال فترة الدراسة بمعدل حوالي ١٠,١ % من متوسط صافي العائد للفدان للمحصول وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، وبلغت أربحية الجنيه المستثمر في إنتاج القطن نحو ٠,٥ جنيها كمتوسط سنوي لفترة الدراسة .

وأوضحت النتائج أن السعر المزرعي الجاري للقطن على مستوى الجمهورية قد أخذ اتجاهاً عاماً متزايداً خلال فترة الدراسة وقد بلغ مقدار الزيادة السنوية نحو ٥٦,٦ جنيها للقنطار تمثل ٨,٧٣ % من متوسط السعر المزرعي الجاري للقطن على مستوى الجمهورية خلال فترة الدراسة والمقدر بنحو ٦٤٨,٢ جنيها للقنطار ، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة عند مستوى معنوية ٠,٠١ ،

وبمقارنة السعر المزرعي الفعلي بالسعر المزرعي المقدر على اساس تكاليف الإنتاج خلال الفترة (١٩٩٧ – ٢٠١١) ، فقد لوحظ عدم معنوية الفرق بين متوسط السعر المزرعي الفعلي والبالغ ٦٤٨,٢ جنيه/ قنطار ومتوسط السعر المزرعي المقدر على أساس تكاليف الإنتاج والبالغ ٥٥١,٤ جنيه / قنطار. وعلى الرغم من أن مزراع القطن يحصل على السعر المزرعي الذي يغطي تكاليف الإنتاج وهامش ربح إلا أنه لا يشعر بذلك ويعزف عن زراعة القطن حيث يقدر السعر المزرعي استنادا إلى تكاليف الإنتاج الرسمية التى يصدرها قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة واستصلاح الاراضي وهى اقل بكثير من تكاليف الإنتاج الفعلية .

وبمقارنة السعر المزرعي الفعلي بالسعر المزرعي المقدر على أساس السعر المكافيء خلال الفترة (١٩٩٧ – ٢٠١١) فقد لوحظ عدم معنوية الفرق بين متوسط السعر المزرعي الفعلي والبالغ ٦٤٨,٢ جنيه/ قنطار ومتوسط السعر المزرعي المقدر على أساس السعر المزرعي المكافيء والبالغ ٦٧٩,٤ جنيه / قنطار. وعلى الرغم من أن مزراع القطن يحصل على السعر المزرعي الذى يقارب السعر المزرعي المكافيء إلا أنه لا يشعر بذلك ويعزف عن زراعة القطن وذلك لوجود تشوهات بالأسعار العالمية لوجود آلية دعم مستمرة لمنتجي القطن ضمن آلية دعم السلع الزراعية عموماً لدى غالبية دول العالم المنتجة للقطن ، حيث بلغ الدعم المباشر الموجه لإنتاج القطن على مستوى دول العالم حوالي ٤,١ مليار دولار عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ . إلى جانب الإنفاق على الأبحاث الأمريكية لزيادة إنتاجية وحدة المساحة ، وكذلك استنباط أصناف جديدة بصفة دورية ومستمرة، ووجود برنامج محدد لذلك .

وأوضحت نتائج مصفوفة تحليل السياسة لمحصول القطن أن تمتع منتجي القطن في مصر بحماية موجبة (الحصول على دعم) حيث بلغت قيمة معامل الحماية الفعال ١,١٢ وذلك كمتوسط سنوي للفترة (١٩٩٧ – ٢٠١١) أي أن صافى أثر السياسة السعرية في صالح منتجي القطن في مصر . بالإضافة إلى تمتع مصر بميزة نسبية في إنتاج القطن حيث بلغت قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية ٠,٤٩ وذلك كمتوسط سنوى لفترة الدراسة .

وفى ضوء النتائج التى توصل إليها البحث فإنه يوصى بما يلى :

- يجب عند تحديد أسعار الضمان لمحصول القطن في مصرعلى أساس تكاليف الإنتاج عدم الاعتماد فقط على البيانات الرسمية التى يصدرها قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي لبعدها عن الواقع وأن يكون الاعتماد على بيانات فعلية من الزراع و من أسواق مستلزمات الإنتاج واسواق العمل وأسواق الأراضي وتحديث هذه البيانات سنوياً .
- ينبغي عند تحديد أسعار الضمان لمحصول القطن في مصر على أساس الأسعار العالمية الأخذ في الحسبان الدعم المباشر الذي تقدمه الدول المنتجة للقطن وكذلك إنفاق تلك الدول على البحث العلمى الزراعي الموجه لاستنباط أصناف جديدة مرتفعة الإنتاجية.
- يجب ربط أسعار الضمان لمحصول القطن بالعائد الصافي للمحاصيل الزراعية المنافسة .
- ضرورة الإعلان عن أسعار الضمان لمحصول القطن قبل ميعاد الزراعة بوقت كافى حتى يستطيع المزراع اتخاذ قراره الإنتاجى الخاص بزراعة القطن في الوقت المناسب .

المراجع

١- احمد عبادة سرحان (دكتور) ، مقدمة في التحليل الاحصائى ، ١٩٧٣ .
٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، اعداد مختلفة
٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة الربع سنوية للقطن المصرى، اعداد مختلفة.
٤- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، كتاب الاحصاء السنوى، اعداد مختلفة.

٥- امام محمود الجمسى (دكتور) ، الوضع الراهن للقطن المصرى ، ندوة ازمة القطن المصرى ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، نادى الزراعيين ، الدقى ، ٦ يوليو ٢٠٠٩ .
٦- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، قطاع الشؤن الاقتصادية، نشرة الاحصاءات الزراعية، اعداد متفرقة.
٧- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، قطاع الشؤن الاقتصادية، نشرة تقديرات الدخل الزراعى، اعداد متفرقة .
٨- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مجلس البحوث الزراعية والتنمية، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠، يناير ٢٠٠٩.
٩- وجدى هندى (دكتور) ، التجارة العالمية للقطن ، ندوة ازمة القطن المصرى ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، نادى الزراعيين ، الدقى ، ٦ يوليو ٢٠٠٩ .
١٠-حسن عبدالغفور العباسى(دكتور)، واخرون، تحليل للسياسات الزراعية للقطن المصرى ،المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد الثامن عشر ، العدد الرابع ، ديسمبر ٢٠٠٨ .
١١-محمد منير احمد فاضل المعداوى، الامكانيات الاقتصادية لتطوير الموقف التنافسى للقطن المصرى في التجارة العالمية ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الازهر ، ٢٠١٠ .
١٢-محمد عبدالرحمن نجم (دكتور)، الحالة الراهنة لقطاع القطن المصرى والخطط المستقبلية للنهوض به ، قسم بحوث الغزل ، معهد بحوث القطن ، مركز البحوث الزراعية، ٢٠١٠ .
١٣-سعد زكى نصار (دكتور)، السياسة السعرية الزراعية في اطار سياسات الاصلاح الاقتصادى ، الندوة القومية للسياسات الزراعية في جمهورية مصر العربية ، وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، يناير ١٩٩٢ .
١٤-عاصم كريم عبدالحميد (دكتور)، شعبان عبدالجيد عبدالمؤمن (دكتور)، دراسة اقتصادية لمحاصيل الحبوب في جمهورية مصر العربية، المجلةالمصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثامن عشر، العدد الرابع ، ديسمبر ٢٠٠٨ .
١٥-على عبدالمحسن على عبدالسيد (دكتور)، صلاح محمود عبدالمحسن (دكتور) دراسة اقتصادية لإنتاج وتسويق محصول الارز في مصر، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية لكلية الزراعة جامعة المنصورة، مجلد ٣٤، العدد الاول، يناير ٢٠٠٩ .
١٦-ثناء ابراهيم خليفة ، دور السياسة السعرية التاشيرية لزيادة الاكتفاء الذاتى من محاصيل الحبوب الاستيرادية ،انجازات معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، ٢٠٠٨ .
17- Adel Mostafa (Dr) , The Impact of Privatization on the cotton Ginning Industry in Egypt APRP, MVU unit , special study No .3.May.2000.
18- World Bank, The Economics of Project Analysis, Washington D.K.1991, p.220.

An Economic Study of Agricultural Pricing Policies for Cotton in Egypt

Ali Abd El-Mohsen Ali
Agricultural Economics Research Institute, Agricultural Research Center

Abstract:

The current study aimed at analyzing the agricultural price policies of cotton in Egypt through using tools of descriptive and statistical analysis e.g. general trend, indices, t-test and policy analysis matrix (PAM). The current study depended on secondary data for the period (1997-2011) published by the Economic Affairs Sector at the Ministry of Agriculture and Land Reclamation, and the Central Agency for Public Mobilization and Statistics. The results showed a statistically significant annual decrease of the area cultivated by cotton reaching about 29.3 thousand feddans, representing about 5.02% of the average area cultivated by this crop in Egypt during the study period of 583.5 thousand feddans. However, coton yield showed statistically insignificant annual increase whereas, cotton production showed statistically significant annual decrease reaching about 159.7 thousand qentar, representing about 4.1% of the average total production of this crop in Egypt during the study period of 3883.2 thousand qentar. The cultivation and production of cotton was concentrated in the governorates located at Lower Egypt, where the total area of cotton reached about 342.6 thousand feddans, representing about 87.6% of the total area cultivated by cotton in Egypt amounting to about 391.2 thousand feddans as an annual average for the study period. The area cultivated by extra long staple cotton (ELS) accounted for about 17.8% of the total area cultivated by this crop in Egypt as an annual average for the period (2009-2011). However, Giza 88 is one of the major varieties of ELS accounted for about 98.6% of the total area cultivated by ELS varieties whereas, the area cultivated by cotton varieties of grade Good/Fully Good (G/FG) represented about 82.2% of the total area cultivated by this crop in Egypt. Giza 86 is one of the major varieties of G/FG accounted for about 86.9% of the total area cultivated by G/FG varieties.

Besides, the total costs of production at current prices for cotton showed statistically significant annual increase representing about 8.6% of the average total costs of production for this crop in Egypt during the study period. The total costs of producing one qentar of cotton showed statistically significant annual increase representing about 7.9% of the average total costs of producing one qentar of cotton in Egypt during the study period. The net return for producing one qentar of cotton from one feddan showed statistically significant annual increase representing about 10.1% of the average net return for producing one qentar of cotton in Egypt during the study period. The profitability of one pound invested in cotton production reached about L.E. 0.5 as an annual average for the study period.

The results revealed farm-gate price of cotton showed statistically significant annual increase reaching about L.E. 56.6 per one qentar, representing about 8.73% of the average farm-gate price of this crop in Egypt during the study period of L.E. 648.2 per one qentar. Comparing the average actual farm-gate price of cotton (reaching about L.E. 648.2 per one qentar) with the average estimated price (estimated at L.E. 551.4 per one qentar) at the basis of cotton costs of production during the period (1997-2011), the results showed statistically isignificant difference between the two averages. Despite the fact that cotton farmers get farm-gate price covering the costs of production plus profits, but this is not obviously notable by them. Thus, they reluctant cotton cultivation. Comparing the average actual farm-gate price of cotton (reaching about L.E. 648.2 per one qentar) with the average estimated price (estimated at L.E. 679.4 per one qentar) at the basis of cotton equivalent price during the study period, the results showed statistically isignificant difference between the two averages. Despite the fact that cotton farmers get farm-gate price nearly the same as its equivalent price, but this is not obviously notable by them. Thus, they reluctant cotton cultivation because of the distortions of world prices due to the mechanism of subsidy for cotton producers in most cotton producing countries reaching about USD 4.1 billion in 2006/2007.

On the other hand, the results of policy analysis matrix (PAM) for the cotton revealed that cotton producers in Egypt enjoy positive protection (subsidy) since the annual average effective protection coefficient reached about 1.12 for the period (1997-2011). This result indicated that the net effect of price policy was in favor of the Egyptian cotton producers. In addition, Egypt enjoys a comparative advantage in cotton production since the annual average of domestic resource cost coefficient (DRC) reached about 0.49.

In light of the findings of the study, the study recommends the following:

- When determining cotton procurement price at the basis of cotton costs of production, policy makers should not depend only at the secondary data published by the Economic Affairs Sector at the Ministry of agriculture and land reclamation to ensure reality.

-When determining cotton procurement price in Egypt at the basis of world prices, policy makers should take into account the direct support of the cotton-producing countries as well as their spendings on scientific research-oriented agricultural development of new varieties of high yield.

- Cotton procurement price should be linked to cotton net revenue of cotton competitive crops.

- The need for the announcement of cotton procurement price at an enough time prior cotton cultivation.